

قانون السلطة القضائية

رقم (1) لسنة 2002م

محتويات التشريع

الباب الأول أحكام ومبادئ عامة

مادة (1) استقلال السلطة القضائية عدلت

مادة (2) استقلال القضاة عدلت

مادة (3) موازنة السلطة القضائية

مادة (4) لغة المحاكم

مادة (5) اصدار الأحكام وتسييمها

الباب الثاني المحاكم

الفصل الأول أنواع المحاكم ودرجاتها

مادة (6) أنواع المحاكم ملغاة

مادة (7) طرق تشكيل المحاكم واختصاصاتها ملغاة

مادة (8) المحكمة العليا ملغاة

مادة (9) انشاء المكتب الفني ملغاة

مادة (10) اختصاصات المكتب الفني ملغاة

مادة (11) انشاء محاكم الاستئناف وتشكيلها ملغاة

مادة (12) مقار محاكم البداية وتشكيلها وانعقادها ملغاة

مادة (13) انشاء محاكم الصلح وانعقادها ملغاة

الفصل الثاني ولاية المحاكم

مادة (14) ولاية المحاكم ملغاة

مادة (15) علنية الجلسات ونظامها ملغاة

الباب الثالث القضاة

الفصل الأول تعيين القضاة وترقيتهم وأقدميتهم

مادة (16) شروط تعيين القضاة عدلت

مادة (17) تدريب القضاة

مادة (18) اجراءات شغل الوظائف القضائية عدلت

مادة (19) تعيين القضاة أو أعضاء النيابة العامة عدلت

مادة (20) شروط تعيين قضاة المحكمة العليا عدلت

مادة (21) أداء القضاة لليمين

الفصل الثاني نقل القضاة وندبهم وإعارتهم

مادة (22) حظر نقل أو نذب أو اعارة القضاة

مادة (23) النقل والنذب لغير القضاء عدلت

مادة (24) النذب للمحكمة العليا أو لمحكمة أخرى عدلت

مادة (25) خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه

مادة (26) اعارة القضاة إلى الحكومات أو الهيئات الدولية

مادة (27) عدم قابلية القضاة للعزل عدلت

الفصل الثالث واجبات القضاة

مادة (28) واجبات القضاة عدلت

مادة (29) ما يحظر على القضاة

مادة (30) صلة القرابة بين القضاة والغير وأحكام ردهم

مادة (31) غياب القاضي واستقالته

الفصل الرابع رواتب القضاة وعلاواتهم

مادة (32) تحديد رواتب القضاة

مادة (33) الاستقالة عدلت

مادة (34) التقاعد عدلت

الفصل الخامس الإجازات

مادة (35) العطلة القضائية والإجازة السنوية للقضاة عدلت

مادة (36) الإجازة المرضية للقضاة وأعضاء النيابة العامة

الباب الرابع مجلس القضاء الأعلى

الفصل الأول تشكيل مجلس القضاء الأعلى

مادة (37) إنشاء مجلس القضاء الأعلى وتشكيله عدلت

مادة (38) خلو وظيفة رؤساء المحاكم أو الأعضاء عدلت

مادة (39) اختصاصات رئيس مجلس القضاء الأعلى

مادة (40) اجتماعات مجلس القضاء الأعلى عدلت

مادة (41) اختصاصات مجلس القضاء الأعلى

الفصل الثاني التفتيش القضائي

مادة (42) إنشاء دائرة التفتيش القضائي واختصاصاتها عدلت

مادة (43) إجراءات التفتيش القضائي عدلت

الفصل الثالث التظلمات والطعن في القرارات

مادة (44) إخطار القضاة وحقهم في التظلم

مادة (45) عريضة التظلم والفصل فيها

المادة (46) اختصاصات المحكمة العليا عدلت

الفصل الرابع مساءلة القضاة تأديبياً

مادة (47) الإشراف الإداري على المحاكم عدلت

مادة (48) مجلس التأديب عدلت

مادة (49) الدعوى التأديبية عدلت

مادة (50) إجراءات الدعوى التأديبية

مادة (51) التحقيق في الدعوى التأديبية

مادة (52) جلسات المحاكمة التأديبية

مادة (53) إصدار قرار في الدعوى التأديبية عدلت

مادة (54) انقضاء الدعوى التأديبية عدلت

مادة (55) العقوبات التأديبية على القضاة

مادة (56) القبض على القضاة وتوقيفهم

مادة (57) اختصاص مجلس القضاء الأعلى بتوقيف القضاة

مادة (58) وقف القضاة عن العمل

مادة (59) رفع الدعوى الجنائية على القضاة

الباب الخامس النيابة العامة

الفصل الأول تشكيل النيابة العامة

مادة (60) تشكيل النيابة العامة

مادة (61) معاونو النيابة العامة

مادة (62) تقرير النائب العام حول عمل معاونو النيابة

المادة (63) تعيين النائب العام

مادة (64) أداء أعضاء النيابة والنائب العام اليمين

مادة (65) تعيين مكان عمل أعضاء النيابة ونقلهم أو نديهم

مادة (66) تبعية أعضاء النيابة العامة

الفصل الثاني اختصاصات النيابة العامة

مادة (67) اختصاصات النيابة العامة

مادة (68) تمثيل النيابة العامة أمام المحاكم

مادة (69) تبعية أعضاء (مأمورو) الضبط القضائي

مادة (70) حق الدخول إلى مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون)

الفصل الثالث واجبات أعضاء النيابة العامة

مادة (71) واجبات أعضاء النيابة العامة

مادة (72) تأديب أعضاء النيابة العامة

الفصل الرابع رواتب أعضاء النيابة العامة وعلاواتهم

مادة (73) تحديد رواتب أعضاء النيابة العامة

الفصل الخامس الترقية والأقدمية

مادة (74) ترقية أعضاء النيابة العامة وأقدميتهم

الباب السادس

الفصل الأول أعوان القضاء

مادة (75) أعوان القضاء

مادة (76) تنظيم مهنة المحاماة

مادة (77) تنظيم الخبرة عدلت

الفصل الثاني العاملون بالمحاكم

مادة (78) تعيين العاملين بالمحاكم

مادة (79) سريان أحكام قانون الخدمة المدنية

الباب السابع أحكام عامة وانتقالية

مادة (80) إصدار تشريعات ثانوية عدلت

مادة (81) تشكيل مجلس القضاء الأعلى الانتقالي وصلاحياته عدلت

مادة (82) تنفيذ الأحكام القضائية

مادة (83) مهام المحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية العليا ملغاة

مادة (84) الإلغاء

مادة (85) التنفيذ والنفاذ

قانون السلطة القضائية المعدل

رقم (1) لسنة 2002م

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس دولة فلسطين الفلسطينية

بعد الاطلاع على قانون استقلال القضاء رقم 19 لسنة 55 المعمول به في محافظات الضفة،

وعلى قانون المحاكم رقم 31 لسنة 1940 المعمول به في محافظات غزة،

وعلى قانون تشكيل المحاكم رقم 26 لسنة 52 المعمول به في محافظات الضفة،

وعلى القانون رقم 4 لسنة 1998 بإصدار قانون الخدمة المدنية،

وعلى قانون التأمين والمعاشات رقم 8 لسنة 1964،

وعلى الأمر الصادر عن الحاكم الإداري العام رقم 473 لسنة 1956 بشأن اختصاصات النيابة العامة

المعمول به في محافظات غزة،

وعلى القرار رقم 286 لسنة 1995 بشأن تشكيل ديوان الفتوى والتشريع،

وبعد إقرار المجلس التشريعي،

أصدرنا القانون التالي:

الباب الأول

أحكام ومبادئ عامة

مادة (1) ¹

التعريفات

يكون للكلمات والعبارات الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها أدناه، ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك:

المجلس: مجلس القضاء الأعلى.

الرئيس: رئيس مجلس القضاء الأعلى/ رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض.

القاضي: القاضي المعين بموجب أحكام القانون.

الأمانة العامة: الأمانة العامة لمجلس القضاء الأعلى.

الأمين العام: أمين عام مجلس القضاء الأعلى.

الاستيداع: وقف مؤقت لخدمة القاضي لمدة لا تزيد على خمس سنوات، قبل إحالته على التقاعد وفقاً لأحكام

القانون.

مادة (2) ²

استقلال القضاء

1. السلطة القضائية مستقلة، ويحظر التدخل في شؤون القضاء أو شؤون العدالة.

¹ عدلت هذه المادة بموجب المادة (3) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

² عدلت هذه المادة بموجب المادة (4) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

2. القضاة مستقلون لا سلطان عليهم في قضائهم لغير القانون

مادة (3)

موازنة السلطة القضائية

1- تكون للسلطة القضائية موازنتها الخاصة تظهر كفصل مستقل ضمن الموازنة العامة السنوية **لدولة فلسطين**.

2- يتولى مجلس القضاء الأعلى إعداد مشروع الموازنة وإحالته إلى وزير العدل لإجراء المقتضى القانوني وفقاً لأحكام قانون تنظيم الموازنة والمالية العامة.

3- يتولى مجلس القضاء الأعلى مسؤولية الإشراف على تنفيذ موازنة السلطة القضائية.

4- تسري على موازنة السلطة القضائية أحكام قانون الموازنة العامة السنوية **لدولة فلسطين**.

مادة (4)

لغة المحاكم

لغة المحاكم هي اللغة العربية وعلى المحكمة أن تسمع أقوال الخصوم أو الشهود الذين يجهلون بها بواسطة مترجم بعد حلفه اليمين.

مادة (5)

إصدار الأحكام وتسبيبها

تصدر الأحكام وتنفذ باسم الشعب العربي الفلسطيني، ويجب أن تشمل الأحكام على الأسباب التي بنيت عليها.

الباب الثاني

المحاكم

الفصل الأول

أنواع المحاكم ودرجاتها

مادة (6)

أنواع المحاكم

ملغاة³

مادة (7)

طرق تشكيل المحاكم واختصاصاتها

ملغاة⁴

مادة (8)

المحكمة العليا

ملغاة⁵

³ تم الغاء هذه المادة بموجب المادة (32) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

⁴ تم الغاء هذه المادة بموجب المادة (32) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

⁵ تم الغاء هذه المادة بموجب المادة (32) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

مادة (9)

إنشاء المكتب الفني

ملغاة⁶

مادة (10)

اختصاصات المكتب الفني

ملغاة⁷

مادة (11)

إنشاء محاكم الاستئناف وتشكيلها

ملغاة⁸

مادة (12)

مقار محاكم البداية وتشكيلها و انعقادها

ملغاة⁹

مادة (13)

إنشاء محاكم الصلح و انعقادها

ملغاة¹⁰

الفصل الثاني

ولاية المحاكم

مادة (14) ¹¹

ولاية المحاكم

ملغاة¹²

مادة (15)

علنية الجلسات ونظامها

ملغاة¹³

⁶ تم الغاء هذه المادة بموجب المادة (32) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.
⁷ تم الغاء هذه المادة بموجب المادة (32) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.
⁸ تم الغاء هذه المادة بموجب المادة (32) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.
⁹ تم الغاء هذه المادة بموجب المادة (32) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.
¹⁰ تم الغاء هذه المادة بموجب المادة (32) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.
¹¹ تم الغاء هذه المادة بموجب المادة (32) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.
¹² تم الغاء هذه المادة بموجب المادة (32) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.
¹³ تم الغاء هذه المادة بموجب المادة (32) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

الباب الثالث

القضاة

الفصل الأول

تعيين القضاة وترقيتهم و أقدميتهم

مادة¹⁴(16)

شروط تعيين القضاة

1. يتشترط فيمن يعين بالقضاء:
 - أ- أن يكون فلسطينياً، وكامل الأهلية.
 - ب- أن يكون قد بلغ الثلاثين من عمره.
 - ج- أن يكون حاصلاً على الشهادة الجامعية الأولى في الحقوق أو الشريعة والقانون من الجامعات المعترف بها.
 - د- ألا يكون قد حكم عليه من محكمة أو مجلس تأديبي لعمل مخل بالشرف أو الأمانة، ولو كان رد إليه اعتباره أو شمله عفو خاص.
 - هـ- أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة والسلوك، وتتوفر فيه الشروط الصحية للتعيين.
 - و- أن ينهي عضويته عند تعيينه بأي حزب أو تنظيم سياسي.
 - ز- أن يتقن اللغة العربية.
2. على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، لا يجوز تعيين أي شخص في وظيفة قاضي إلا بعد التحقق من كفاءته وحسن خلقه وصلاحيته للوظيفة القضائية، على أن تجرى مسابقة للمتقدمين لملء الوظائف القضائية الشاغرة، ويضع المجلس لائحة تحدد كيفية ملء الوظائف القضائية الشاغرة، وما يلزم توفره في المرشحين.
3. عند تعيين القاضي لأول مرة في أي درجة كانت، يخضع للتجربة وفق الآتي:
 - أ. لمدة ثلاث سنوات من تاريخ مباشرته العمل، ويحق للمجلس إنهاء خدمة القاضي خلال هذه المدة إذا تبين له عدم كفاءته أو عدم لياقته الشخصية أو الخلقية، ويسري هذا الحكم على من تم تعيينه في القضاء قبل نفاذ أحكام هذا القرار بقانون ولم يكمل مدة التجربة المذكورة في الخدمة القضائية.
 - ب. يعتبر القاضي مثبتاً بالخدمة القضائية، بانتهاء مدة التجربة، ما لم يصدر قرار من المجلس بعدم تثبيته.
4. للمجلس تعيين المقدم لوظيفة قضائية قاضي متدرج:
 - أ- لمدة سنة، قابلة للتجديد لمرة واحدة.
 - ب- على الرغم مما ورد في البند (ب) من الفقرة (1) من هذه المادة، يجوز تعيين محامٍ مزاول أو حاصل على دبلوم المعهد القضائي، قاضي متدرج، على أن يكون قد بلغ الثامنة والعشرين من عمره.

¹⁴ عدلت هذه المادة بموجب المادة (5) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

ج- تنظم شؤون القاضي المتدرج بما في ذلك تعيينه ودرجته وتحديد راتبه وحقوقه وتدريبه بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

مادة (17)

تدريب القضاة

يضع مجلس القضاء الأعلى نظاما لتدريب القضاة وإعدادهم قبل تولي أعمال القضاء.

مادة¹⁵ (18)

إجراءات شغل الوظائف القضائية

- 1- يكون شغل الوظائف القضائية بقرار من رئيس دولة فلسطين، بناءً على تنسيب المجلس وفقاً للآتي:
 - أ- بطريق التعيين ابتداءً.
 - ب- التعيين من النيابة العامة ومن العاملين في المجال القانوني في مؤسسات الدولة، التي تعتبر نظيرة للعمل القضائي وفقاً لما يحدده المجلس.
 - ج- الاستعارة من الدول الشقيقة.
 - د- ترقية القضاة من درجة إلى درجة أعلى تكون على أساس من الجدارة وكفاءة المستمدين من تقدير المجلس، ووفقاً للتقارير المفتشين الواردة عنهم من وراقع أعمالهم، مع مراعاة العقوبات التأديبية المفروضة عليهم، وعند التساوي يرجح القاضي الأقدم.
 - هـ- لا يجوز ترقية القاضي إلى درجة أعلى من درجته مباشرة قبل انقضاء ثلاث سنوات على حلوله في تلك الدرجة على الأقل، إلا إذا عُيّن في أعلى مربوطها فيجوز ترقيته بعد انقضاء سنة واحدة على تعيينه.
 - و- يجوز ترقية القاضي إلى درجة أعلى من درجته بعد انقضاء ثلاث سنوات على حلوله في تلك الدرجة، إذا كان تقديره في آخر سنتين بدرجة لا تقل عن جيد جداً، ويرقى بعد مرور خمس سنوات على حلوله في الدرجة حكماً.
- 2- يشترط في القاضي المستعار كافة الشروط المنصوص عليها في المادة (16) من هذا القانون فيما عدا شرط الجنسية الفلسطينية شريطة أن يكون عربياً.
- 3- يعتبر التعيين أو الترقية من تاريخ القرار الصادر بخصوص ذلك.

مادة¹⁶ (19)

اصدار نظام للتعين على الدرجات القضائية

يُحدد المجلس بنظام، القواعد العامة ومدد ونوع الخبرات الإضافية اللازمة للتعين في كل درجة من درجات القضاء، والأعمال الأخرى التي يعتبرها نظيرة للعمل القضائي.

¹⁵ عدلت هذه المادة بموجب المادة (6) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

¹⁶ عدلت هذه المادة بموجب المادة (7) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

شروط تعيين قضاة المحكمة العليا

1. يعين رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض وتقبل استقالته، بقرار من رئيس دولة فلسطين، بعد تنسيب المجلس لعدد ممن تنطبق عليهم الشروط القانونية، على ألا تزيد مدة ولايته عن خمس سنوات في كل الأحوال.
2. يشترط فيمن يعين رئيساً للمحكمة العليا/ محكمة النقض أو نائباً له، أن يكون قد عمل في سلكي القضاء النظامي والمحاماة معاً أو في أي منهما مدة لا تقل عن عشرين سنة.
3. يشترط فيمن ينقل قاضياً إلى المحكمة العليا/ محكمة النقض أو رئيساً لمحكمة الاستئناف، أن يكون قد جلس للقضاء في محاكم الاستئناف مدة لا تقل عن ثلاث سنوات، أو عمل في سلكي القضاء النظامي والمحاماة معاً أو في أي منهما مدة لا تقل عن خمس عشرة سنة.
4. يشترط فيمن ينقل قاضياً إلى محكمة الاستئناف، أن يكون قد جلس للقضاء في محاكم البداية مدة لا تقل عن خمس سنوات، أو عمل في سلكي القضاء النظامي والمحاماة معاً أو في أي منهما مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة.
5. يشترط فيمن ينقل قاضياً إلى محكمة البداية، أن يكون قد جلس للقضاء في محاكم الصلح مدة لا تقل عن خمس سنوات، أو عمل في سلكي القضاء النظامي والمحاماة معاً أو في أي منهما مدة لا تقل عن عشر سنوات.

مادة (21)

أداء القضاة لليمين

- 1- يؤدي القضاة قبل مباشرتهم لعملهم في المرة الأولى اليمين الآتية:
- 2- (أقسم بالله العظيم أن أحكم بين الناس بالعدل وأن أحترم الدستور والقانون).
- 3- يكون أداء اليمين من رئيس المحكمة العليا أمام رئيس الدولة، ويكون أداء اليمين لباقي القضاة أمام مجلس القضاء الأعلى.

الفصل الثاني

نقل القضاة وندبهم وإعارتهم

مادة (22)

حظر نقل أو ندب أو إعارة القضاة

لا يجوز نقل القضاة أو ندبهم أو إعارتهم إلا في الأحوال والكيفية المبينة في القانون.

مادة¹⁸ (23)

النقل والندب لغير القضاء

- 1- لا يجوز نقل القضاة أو ندبهم لغير الجلوس للقضاء إلا برضائهم.

¹⁷ عدلت هذه المادة بموجب المادة (8) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.
¹⁸ أضيفت الفقرة (3) من هذه المادة بموجب المادة (9) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

2- يكون نقل القضاة أو ندهم بقرار من مجلس القضاء الأعلى، ويعتبر تاريخ النقل أو الندب من تاريخ التبليغ بالقرار.

3- استثناء مما ورد في الفقرتين (1، 2) من هذه المادة، يجوز ندب القاضي مؤقتاً للقيام بأعمال قضائية غير عمله أو بالإضافة إليه أو للقيام بأعمال قانونية، متى اقتضت ذلك مصلحة وطنية، بقرار من المجلس، بمبادرة منه أو بناءً على طلب وزير العدل.

مادة¹⁹ (24)

الندب للمحكمة العليا أو لمحكمة أخرى

1. على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، للرئيس أن ينتدب في حالة الضرورة، أي قاضي لأي محكمة نظامية او خاصة أو للقيام بمهام التفتيش لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر في السنة.
2. للمجلس بتنسيب من الرئيس تمديد مدة الانتداب المنصوص عليها في الفقرة (1) من هذه المادة، للمدة التي تقتضيها الضرورة، بما لا يزيد عن سنة للمرة الواحدة.
3. على الرغم مما ورد في أي تشريع آخر، للمجلس بتنسيب من الرئيس أن ينتدب في حالة الضرورة قاضي لأي محكمة نظامية أعلى درجة لمدة لا تزيد على سنة، وللمجلس تمديد مدة الانتداب التي تقتضيها مصلحة العمل بما لا يتجاوز سنة أخرى.
4. يجوز انتداب قاضي المحكمة العليا/ محكمة النقض لرئاسة محكمة الاستئناف، وقاضي محكمة الاستئناف لرئاسة محكمة البداية، وندب قاضي محكمة البداية إلى محكمة الصلح.
5. يجوز انتداب قاضي لا تقل درجته عن الثانية لشغل وظيفة وكيل وزارة العدل.

مادة (25)

خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه

في حالة خلو وظيفة رئيس المحكمة أو غيابه أو قيام مانع لديه يقوم بمباشرة اختصاصه الأقدم فالأقدم من أعضاء المحكمة ذاتها حسب الأحوال.

مادة (26)

إعارة القضاة إلى الحكومات أو الهيئات الدولية

- 1- تجوز إعارة القاضي إلى الحكومات الأجنبية أو الهيئات الدولية بقرار من **رئيس دولة فلسطين** بتنسيب من مجلس القضاء الأعلى.
- 2- لا يجوز أن تزيد مدة الندب أو الإعارة عن ثلاث سنوات متصلة إلا إذا اقتضت ذلك مصلحة وطنية، ولا يجوز ندب أو إعارة القاضي إلا إذا كان قد أمضى السنوات الأربعة السابقة في عمله بدوائر المحاكم واستوفى تقارير الكفاية.

¹⁹ عدلت هذه المادة بموجب المادة (10) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

مادة²⁰(27)

عدم قابلية القضاة للعزل

1. القضاة غير قابلين للعزل أو الاستغناء عن الخدمة أو تنزيل الدرجة، إلا في الأحوال وبالكيفية التي يجيزها هذا القانون.
2. للمجلس بناءً على تنسيب من الرئيس المستند إلى توصية لجنة مشكلة بقرار من المجلس من خمسة قضاة، منهم ثلاثة قضاة من قضاة المحكمة العليا/ محكمة النقض على الأقل من غير أعضاء المجلس، إحالة أي قاضي إلى التقاعد إذا أكمل الحد الأدنى لمدة التقاعد المنصوص عليها في قانون التقاعد العام النافذ، أو إلى الاستيداع إذا أمضى مدة خدمة لا تقل عن عشر سنوات، أو إنهاء خدمته إذا لم يكن مستكملًا مدة الخدمة اللازمة لإحالاته على الاستيداع أو التقاعد، بعد أن تكون اللجنة قد أطلعت على ملفه ومرفقاته، ويعتبر القرار نافذاً من تاريخ المصادقة عليه من رئيس دولة فلسطين.
3. للمجلس بناءً على تنسيب الرئيس، إنهاء خدمة أي قاضي لم يكن مستكملًا مدة التقاعد أو الاستيداع لعدم الكفاءة، إذا كان تقريره السنوي الصادر عن المفتشين لمدة سنتين متتاليتين أقل من جيد، ويعتبر القرار نافذاً من تاريخ مصادفته من رئيس دولة فلسطين.
4. يعتبر القاضي المحال على الاستيداع بحكم المحال على التقاعد، لا حاجة لإصدار قرار بذلك عند استكمال مدة الاستيداع.
5. يتقاضى القاضي المحال على الاستيداع خلال مدة الاستيداع (50%) من راتبه الأساسي مع علاوة غلاء المعيشة وكامل العلاوة العائلية، أما العلاوات الأخرى فلا يستحق أي شيء منها، ويتم اقتطاع العائدات التقاعدية عن الراتب الأساسي للقاضي قبل إحالته على الاستيداع.

الفصل الثالث

واجبات القضاة

مادة²¹(28)

واجبات القضاة

1. على القاضي أن يلتزم بواجبات وظيفته وبقواعد السلوك القضائي التي يصدرها المجلس، وألا يسلك أن سلوك بنال من قدرها.
2. لا يجوز للقاضي أن ينظر في أي نزاع له مصلحة فيه أو لأي من أقاربه حتى الدرجة الرابعة أو أصهاره أو إذا سبق له النظر فيه أو أبدى الرأي أو الترافع أو الوكالة عن أي طرف فيه.
3. لا يجوز للقاضي أن يتغيب عن عمله قبل الحصول على موافقة رئيس المحكمة التابع لها، وألا ينقطع عن عمله بغير عذر مشروع.
4. لا يجوز للقاضي أن يؤخر البت في الدعاوى دون سبب مشروع.

²⁰ عدلت هذه المادة بموجب المادة (11) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.
²¹ عدلت هذه المادة بموجب المادة (12) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

5. لا يجوز للقاضي الجمع بين وظيفة القضاء ومزاولة الأعمال التجارية أو أي وظيفة أو مهنة أخرى، وذلك تحت طائلة المسؤولية.

6. لا يجوز للقاضي أن يقوم بأي عمل أو تصرف يحقق منفعة له أو لأقاربه.

7. يقدم كل قاضي عند تعيينه إقراراً بالذمة المالية الخاصة به وبزوجه وبأولاده القصر، مفصلاً فيه كل ما يملك من عقارات ومنقولات وأسهم وسندات وأموال نقدية داخل فلسطين وخارجها، وما عليها من ديون إلى الرئيس الذي يضع الترتيبات اللازمة للحفاظ على سريتها، وتبقى سرية ولا يجوز الاطلاع عليها إلا بإذن من المحكمة العليا/ محكمة النقض عند الاقتضاء.

مادة(29)

ما يحظر على القضاة

يحظر على القضاة:

- 1- إفشاء أسرار المداولات أو المعلومات السرية التي يحصلون عليها أثناء تأديتهم لعملهم.
- 2- ممارسة العمل السياسي.
- 3- الترشيح لانتخابات **رئاسة دولة فلسطين** أو المجلس التشريعي أو مجالس الهيئات المحلية أو التنظيمات السياسية إلا بعد استقالاتهم وقبولها.

مادة(30)

صلة القرابة بين القضاة والغير وأحكام ردهم

- 1- لا يجوز أن يجلس في دائرة واحدة قضاة بينهم قرابة أو مصاهرة حتى الدرجة الثانية.
- 2- لا يجوز أن يجلس للقضاء أي من القضاة الذين تربطهم صلة قرابة أو مصاهرة للدرجة الرابعة مع عضو النيابة أو ممثل الخصوم أو أحد طرفي الخصومة.
- 3- يحدد القانون أحكام رد القضاة.

مادة(31)

غياب القاضي واستقالته

- 1- لا يجوز للقاضي أن يتغيب أو أن ينقطع عن عمله بغير عذر قبل إخطار رئيس المحكمة التابع لها.
- 2- يعتبر القاضي مستقبلاً إذا انقطع عن عمله مدة خمسة عشرة يوماً متصلة بدون عذر يقبله مجلس القضاء ولو كان ذلك بعد انتهاء مدة إجازته أو إعارته أو ندبه لغير عمله.

الفصل الرابع

رواتب القضاة وعلاواتهم

مادة(32)

تحديد رواتب القضاة

- 1- تحدد رواتب ومخصصات القضاة بجميع درجاتهم وفقاً للجدولين رقمي (1 ، 2) الملحقين بهذا القانون.
- 2- لا تغل المخصصات الواردة في الجدولين الملحقين بهذا القانون بالعلاوات الإدارية والاجتماعية وبديل الانتقال وعلاوة غلاء المعيشة المقررة لسائر موظفي الدولة وفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية.

مادة²²(33)

الاستقالة

- 1- تقبل استقالة القاضي بقرار من المجلس، ومصادقة رئيس دولة فلسطين.
- 2- لا يترتب على استقالة القاضي سقوط حقه في المعاش أو المكافأة.

مادة²³(34)

التقاعد

- 1- لا يجوز أن يبقى في وظيفة قاضٍ أو يعين فيها من جاوز عمره سبعين سنة.
- 2- يسوى المعاش أو المكافأة على أساس آخر راتب كان يتقاضاه القاضي.
- 3- أ. يستحق رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض راتباً تقاعدياً شهرياً محسوباً على أساس (15%) عن كل سنة خدمة مقبولة للتقاعد، على ألا تقل عن (50%) ولا تزيد على (70%) من راتبه الأساسي مع العلاوات التي نص عليها قانون التقاعد العام النافذ.
- ب. يستحق القاضي حال تقاعده، راتباً تقاعدياً لا يقل عن (50%) من راتبه الأساسي مع العلاوات التي نص عليها قانون التقاعد العام النافذ، إذا أمضى مدة عشرين عاماً خدمة مقبولة للتقاعد وفقاً للقانون، بما لا يجحف بحقوق القضاة السابقين الذين ما زالوا على رأس عملهم، وتنطبق على ورثته أحكام قانون التقاعد الذي يخضع له.
- 4- لا تسري أحكام الفقرة (1) من هذه المادة على رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض.

الفصل الخامس

الإجازات

مادة²⁴(35)

العطلة القضائية والإجازة السنوية للقضاة

1. تكون العطلة القضائية السنوية خلال المدة الواقعة بين منتصف شهر تموز من كل سنة إلى اليوم الحادي والثلاثين من شهر آب من السنة نفسها، على أنه يجوز تعديل موعد هذه العطلة بقرار من المجلس، بناءً على اقتراح الرئيس، ولكل قاضٍ الحصول على إجازته السنوية خلال هذه المدة، ويجوز في حالات خاصة يقدرها الرئيس منحها في أي وقت آخر.
2. يستحق القاضي إجازة سنوية مدتها خمسة وثلاثين يوماً من السنة، أثناء العطلة القضائية أو خارجها، وتحسب إجازة القاضي أثناء العطلة القضائية جزءاً من إجازته السنوية.

²² عدلت الفقرة الأولى من هذه المادة بموجب المادة (13) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

²³ تمت إضافة الفقرتين (2 و 3) من هذه المادة بموجب المادة (14) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

²⁴ عدلت هذه المادة بموجب المادة (15) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

3. يقدم القاضي طلب الحصول على إجازته السنوية إلى رئيس المحكمة التابع لها قبل خمسة عشر يوماً على الأقل من بداية العطلة القضائية ليحيلها إلى الرئيس مع رأيه في الطلب، مع مراعاة تنظيم سير العمل في المحكمة، والاستمرار في نظر القضايا المستعجلة التي يعينها رئيس المحكمة.
4. يتم منح الإجازة السنوية بقرار من الرئيس، وله تفويض هذه الصلاحية إلى قاضي أو أكثر.
5. تلتزم المحاكم خلال إجازة المحامين السنوية بتأجيل قضايا المحامي الذي يرغب في استعمال تلك الإجازة.

مادة (36)

الإجازة المرضية للقضاة وأعضاء النيابة العامة

يستحق القضاة وأعضاء النيابة العامة إجازة مرضية وفقاً لأحكام قانون الخدمة المدنية بهذا الشأن.

الباب الرابع

مجلس القضاء الأعلى

الفصل الأول

تشكيل مجلس القضاء الأعلى

مادة²⁵(37)

إنشاء مجلس القضاء الأعلى وتشكيله

- 1- ينشأ بمقتضى أحكام هذا القانون مجلس للقضاء يسمى مجلس القضاء الأعلى ويمارس صلاحياته وفقاً للقانون.
- 2- يشكل مجلس القضاء الأعلى من:
 - أ- رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض رئيساً.
 - ب- نائب رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض نائباً للرئيس.
 - ج- اثنين من قضاة المحكمة العليا/ محكمة النقض تختارهما الهيئة العامة للمحكمة العليا/ محكمة النقض.
 - د- رؤساء محاكم استئناف القدس وغزة والخليل ونابلس.
 - هـ- رئيس محكمة بداية، يختاره المجلس من أقدم عشر رؤساء محاكم البداية لمدة سنتين غير قابلة للتجديد، ولا يجوز خلال مدة العضوية نقل العضو أو انتدابه لوظيفة أخرى.
 - و- النائب العام.
 - ز- وكيل وزارة العدل.

مادة²⁶(38)

خلو ووظيفة رؤساء المحاكم أو الأعضاء

1. عند خلو وظيفة رئيس المحكمة العليا/ محكمة النقض أو غيابه أو وجود مانع لديه، يحل محله مؤقتاً في رئاسة المجلس نائبة.
2. يحل محل أي رؤساء محاكم الاستئناف أقدم القضاة فيها، ويحل محل رئيس محكمة البداية أقدم القضاة فيها، ويحل محل النائب العام أقدم مساعديه
3. تعني كلمة "الغياب" لأغراض هذه المادة، الغياب عن الوظيفة بصورة مشروعة أو خلو المنصب.

مادة(39)

اختصاصات رئيس مجلس القضاء الأعلى

وفقاً لأحكام القانون يتولى رئيس مجلس القضاء الأعلى متابعة تنفيذ قراراته، كما ينوب عنه في صلاته بالغير ويمثله أمام القضاء.

مادة²⁷(40)

اجتماعات مجلس القضاء الأعلى

1. يجتمع المجلس مرة واحدة في الشهر على الأقل بدعوة خطية من الرئيس أو نائبه في حال غيابه، أو بناءً على طلب ستة من أعضاء المجلس، ويكون الاجتماع في مقر المحكمة العليا/ محكمة النقض أو أي مكان يحدد في الدعوة.
2. يكون اجتماع المجلس قانونياً إذا حضره ثمانية من أعضائه على الأقل، على أن يكون من بينهم الرئيس أو نائبه في حال غيابه، وتصدر قراراته بالإجماع أو بالأكثرية لمجموع أعضائه الحاضرين، وعند تساوي الأصوات يرجع الجانب الذي فيه رئيس الجلسة.
3. على الجهات الحكومية وغير الحكومية تقديم كل ما يطلبه المجلس من بيانات أو أوراق أو وثائق في حدود صلاحياته.
4. يُعد المجلس تقريراً سنوياً عن أعمال السلطة القضائية، ويرفعه الرئيس إلى رئيس دولة فلسطين.
5. تكون مداورات المجلس سرية، ويعتبر إفشاؤها بمثابة إفشاء سر المداورات في المحاكم.

مادة(41)

اختصاصات مجلس القضاء الأعلى

يضع مجلس القضاء الأعلى لائحة بالقواعد التي يسير عليها في مباشرة اختصاصاته ويجوز له أن يشكل لجنة أو أكثر من بين أعضائه يفوضها في بعض اختصاصاته عدا ما يتعلق منها بالتعيين أو الترقية أو النقل.

²⁶ عدلت هذه المادة بموجب المادة (17) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.
²⁷ عدلت هذه المادة بموجب المادة (18) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

الفصل الثاني

التفتيش القضائي

مادة²⁸(42)

إنشاء دائرة التفتيش القضائي واختصاصاتها

- 1- تنشأ دائرة للتفتيش القضائي تتبع المجلس، وتشكل برئاسة أحد قضاة المحكمة العليا/ محكمة النقض ومجموعة من المفتشين من القضاة.
- 2- يتم تعيين رئيس وأعضاء دائرة التفتيش القضائي بقرار من المجلس لمدة سنتين قابلة للتجديد مرة واحدة ولا يجوز خلالها نقل المفتش أو انتدابه لوظيفة أخرى.
- 3- تحدد تقارير الكفاية في النظام الخاص بالتفتيش.
- 4- تختص دائرة التفتيش القضائي بالتفتيش على جميع القضاة وأعضاء النيابة العامة وتقييم أدائهم، وتحدد سائر مهامها وصلاحياتها وإجراءات عملها بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

مادة²⁹(43)

إجراءات التفتيش القضائي

- يجب إجراء التفتيش على القضاة كافة مرة كل عام على الأقل، على أن يودع تقرير التفتيش الخاص بالتقييم لدى المجلس خلال شهر من تاريخ انتهائه، كما يجب أن يحاط القضاة علماً بكل ما يودع في ملفات خدمتهم من ملاحظات أو أوراق أخرى.

الفصل الثالث

التظلمات والطعن في القرارات

مادة(44)

إخطار القضاة وحقهم في التظلم

- 1- يخطر رئيس دائرة التفتيش القضائي من قدرته كفايته من القضاة بدرجة متوسط أو أقل وذلك بمجرد انتهاء الدائرة من تقرير كفايته، ولن أخطر الحق في التظلم من التقدير في ميعاد خمسة عشر يوماً من تاريخ الإخطار.
- 2- يقوم رئيس التفتيش القضائي بإخطار القضاة الذين حل دورهم في الترقية ولم تشملهم الحركة القضائية بسبب غير متصل بتقارير الكفاية، ويبين في الإخطار أسباب التخطي، ولن أخطر الحق في التظلم في الميعاد المنصوص عليه في الفقرة (1) أعلاه.

²⁸ عدلت هذه المادة بموجب المادة (19) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

²⁹ عدلت هذه المادة بموجب المادة (20) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

مادة(45)

عريضة التظلم والفصل فيها

- 1- يكون التظلم بعريضة تقدم إلى دائرة التفتيش القضائي وعلى هذه الدائرة عرض التظلم على مجلس القضاء الأعلى خلال خمسة أيام من تاريخ تقديمه لها.
- 2- يفصل مجلس القضاء الأعلى في التظلم بعد الاطلاع على الأوراق وسماع أقوال المتظلم ويصدر قراره قبل إجراء الحركة القضائية بوقت كاف يخطر به صاحب الشأن بكتاب مسجل بعلم الوصول.

المادة³⁰(46)

اختصاصات المحكمة العليا

1. تختص المحكمة العليا/ محكمة النقض دون غيرها بالآتي:
 - أ- الفصل في الطلبات التي يقدمها القضاة بإلغاء القرارات الإدارية النهائية المتعلقة بأي شأن من شؤونهم متى كان الطلب مبنياً على عيب في الاختصاصات أو في الشكل أو مخالفة القوانين واللوائح أو خطأ في تطبيقها أو تأويلها أو إساءة استعمال السلطة.
 - ب- الفصل في طلبات التعويض عن القرارات المذكورة بالبند (أ) من هذه الفقرة.
 - ج- الفصل في المنازعات الخاصة بالمرتبات والمعاشات والمكافآت المستحقة للقضاة والنيابة العامة أو لورثتهم.
2. لا يجوز أن يجلس للفصل في الطلبات والمنازعات المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة من كل عضواً في المجلس إذا كان قد اشترك في القرار الذي رفع الطلب بسببه.
3. ترفع الطلبات والمنازعات المشار إليها في الفقرة (1) من هذه المادة بعريضة تود لدى قلم المحكمة العليا/ محكمة النقض بغير رسوم متضمنة أسماء الخصوم وموضوع الطلب وأسانيده.

الفصل الرابع

مساءلة القضاة تأديبياً

مادة³¹(47)

الإشراف الإداري على المحاكم

1. للرئيس حق الإشراف الإداري على جميع القضاة، ويكون هذا الحق لرئيس كل محكمة على قضاتها، ولغايات هذه الفقرة يعتبر قضاة الصلح في مراكز محاكم البداية قضاة فيها.
2. للرئيس من تلقاء نفسه أو بناءً على تنسيب رئيس دائرة التفتيش حق تنبيه القاضي إلى كل ما يقع منه مخالفاً لواجبات أو مقتضيات وظيفته، ويحفظ هذا التنبيه في ملف القاضي السري، وللقاضي الاعتراض عليه خلال خمسة عشر يوماً من تبليغه إليه وفقاً للإجراءات الواردة في النظام الخاص بدائرة التفتيش القضائي، وفي هذه الحالة يقرر المجلس إما رفض الاعتراض أو اعتبار التنبيه كأن لم يكن.

³⁰ عدلت هذه المادة بموجب المادة (21) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

³¹ عدلت هذه المادة بموجب المادة (22) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

مادة³²(48)

مجلس التأديب

1. تأديب القضاة بجميع درجاتهم من اختصاص مجلس تأديب يؤلف من عضوين من قضاة المحكمة العليا/ محكمة النقض وقاض من قضاة محاكم الاستئناف من غير أعضاء المجلس، يختارهم المجلس، ويتولى رئاسة مجلس التأديب أقدم أعضائه من قضاة المحكمة العليا/ محكمة النقض، وتصدر قراراته بالإجماع أو الأكثرية خلال مدة لا تزيد على ثلاثة أشهر.
2. يؤلف مجلس التأديب في بداية كل سنة قضائية.

مادة³³(49)

الدعوى التأديبية

1. تقام الدعوى التأديبية على القضاة بناءً على إحالة من رئيس دائرة التفتيش القضائي.
2. يقوم رئيس دائرة التفتيش القضائي أو من يفوضه من المفتشين بوظيفة الادعاء العام أمام المجلس التأديبي.

مادة (50)

إجراءات الدعوى التأديبية

- 1- تقام الدعوى التأديبية بموجب عريضة تشتمل على التهمة أو التهم التي انتهت إليها التحقيقات وتودع العريضة لدى سكرتارية مجلس التأديب.
- 2- إذا رأى مجلس التأديب وجهاً للسير في الإجراءات أمر بتكليف القاضي بالحضور في الموعد الذي يحدده المجلس، ويجب أن يشتمل التكليف على بيان كاف لموضوع الدعوى التأديبية وأدلة الاتهام، وتسلم للقاضي بناء على طلبه وبغير رسوم صورة من أوراق الدعوى قبل موعد الجلسة بأسبوع على الأقل.
- 3- يجوز لمجلس التأديب أن يقرر وقف القاضي عن مباشرة أعمال وظيفته حتى تنتهي محاكمته وله أن يعيد النظر في قرار الوقف في أي وقت، ولا يترتب على وقف القاضي وقف مرتبه مدة الوقف إلا إذا قرر مجلس التأديب غير ذلك.

مادة(51)

التحقيق في الدعوى التأديبية

- لمجلس التأديب أن يستوفي كل ما يراه من نقص في التحقيقات أو أن يندب لذلك أحد أعضائه ويكون لمجلس التأديب أو العضو المنتدب للتحقيق صلاحيات المحكمة فيما يختص بسماع الشهود الذي يرى سماع أقوالهم.

مادة(52)

جلسات المحاكمة التأديبية

- 1- تكون جلسات المحاكمة التأديبية سرية إلا إذا طلب القاضي المرفوعة عليه الدعوى أن تكون علنية.

³² عدلت هذه المادة بموجب المادة (23) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

³³ عدلت هذه المادة بموجب المادة (24) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

2- يحضر القاضي بشخصه أمام مجلس التأديب، وله أن يقدم دفاعه كتابة أو أن ينيب أحد القضاة أو أحد المحامين في الدفاع عنه وإذا لم يحضر القاضي أو من ينوب عنه جاز للمجلس أن يحكم في غيبته بعد التحقق من صحة إعلانه.

مادة³⁴(53)

إصدار قرار في الدعوى التأديبية

يجب أن يكون الحكم الصادر في الدعوى التأديبية مشتملاً على الأسباب التي بنى عليها، وأن تتلى أسبابه عند النطق به، ويكون الحكم قابلاً للطعن لدى المحكمة العليا/ محكمة النقض خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ اليوم التالي لصدوره، والقرار الصادر عن المحكمة العليا/ محكمة النقض يكون قطعياً غير قابل للطعن أو المراجعة.

مادة³⁵(54)

انقضاء الدعوى التأديبية

1.

أ. كل إخلال بواجبات الوظيفة، وكل عمل يمس بالشرف أو الكرامة أو اللباقة، يشكل خطأ يستوجب مساءلة القاضي تأديبياً.

ب. يشمل الإخلال بالواجبات الوظيفية، تأخير البت في الدعوى، وعدم تحديد موعد لإفهام الحكم دون مصوغ قانوني، والتمييز ما بين المتقاضين، وإفشاء أسرار المداولة، والغياب دون عذر مشروع، وعدم التقيد بأوقات الدوام، ومخالفة أحكام مدونة السلوك.

2. تنقضي الدعوى التأديبية بالوفاة أو الاستقالة أو الإحالة على التقاعد.

مادة(55)

العقوبات التأديبية على القضاة

1- العقوبات التأديبية التي يجوز توقيعها على القاضي هي:

أ- التنبيه.

ب- اللوم.

ج- العزل.

2- يتولى مجلس القضاء الأعلى تنفيذ القرارات التأديبية الصادرة عن مجلس التأديب بعد صيرورتها نهائية وإذا كان القرار صادراً بعقوبة العزل اعتبر القاضي في إجازة حتمية من تاريخ صدور القرار حتى صيرورته نهائياً.

3- يصدر بتنفيذ القرار الصادر بعزل القاضي (متى صار نهائياً) مرسوم من **رئيس دولة فلسطين** ويعتبر العزل نافذاً من تاريخ صدور هذا القرار.

4- لا يؤثر القرار الصادر بعزل القاضي على حقوقه في المعاش أو المكافأة ما لم يتضمن القرار غير ذلك.

³⁴ عدلت هذه المادة بموجب المادة (25) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

³⁵ عدلت هذه المادة بموجب المادة (26) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

مادة(56)

القبض على القضاة وتوقيفهم

- 1- في غير حالات التلبس بالجريمة لا يجوز القبض على القاضي أو توقيفه إلا بعد الحصول على إذن من مجلس القضاء الأعلى.
- 2- وفي حالات التلبس على النائب العام عند القبض على القاضي أو توقيفه أن يرفع الأمر إلى مجلس القضاء الأعلى خلال الأربع وعشرين ساعة التالية للقبض عليه، ولمجلس القضاء الأعلى أن يقرر بعد سماع أقوال القاضي إما الإفراج عنه بكفالة أو بغير كفالة وإما استمرار توقيفه للمدة التي يقررها وله تمديد هذه المدة.
- 3- يجري توقيف القاضي وتنفيذ العقوبة المقيدة للحرية عليه في مكان مستقل عن الأماكن المخصصة للسجناء الآخرين.

مادة(57)

اختصاص مجلس القضاء الأعلى بتوقيف القضاة

يختص مجلس القضاء الأعلى بالنظر في توقيف القاضي وتجديد حبسه ما لم يكن الأمر منظورا أمام المحاكم الجزائية المختصة بنظر الدعوى فتختص هي بذلك.

مادة(58)

وقف القضاة عن العمل

يترتب على توقيف القاضي وقفه مباشرة عن أعمال وظيفته مدة توقيفه ويجوز لمجلس القضاء الأعلى بناء على طلب من وزير العدل أو من القاضي المنتدب للتحقيق أن يأمر بوقف القاضي عن مباشرة أعمال وظيفته أثناء إجراءات التحقيق عن جريمة منسوبة إليه ارتكابها، وتطبق في هذه الحالة الأحكام المنصوص عليها بالمادة (50) من هذا القانون.

مادة(59)

رفع الدعوى الجنائية على القضاة

لا ترفع الدعوى الجنائية على القاضي إلا بإذن من مجلس القضاء الأعلى، ويحدد المجلس المحكمة التي تنظر الدعوى بغض النظر عن قواعد الاختصاص المكاني المقررة في القانون.

الباب الخامس
النيابة العامة
الفصل الأول
تشكيل النيابة العامة
مادة(60)
تشكيل النيابة العامة

تؤلف النيابة العامة من:

- 1- النائب العام.
- 2- نائب عام مساعد أو أكثر.
- 3- رؤساء النيابة.
- 4- وكلاء النيابة.
- 5- معاوني النيابة.

مادة(61)

معاونو النيابة العامة

يشترط فيمن يعين عضوا في النيابة العامة أن يكون مستكملا للشروط المبينة في المادة (16) من هذا القانون.

مادة(62)

تقرير النائب العام حول عمل معاونو النيابة

- 1- يضع النائب العام بعد استطلاع رأي وكيل النيابة المختص تقريرا عن عمل معاون النيابة يبين فيه مدى أهليته وصلاحياته للعمل القضائي ويخطر به العضو المعني به.
- 2- يعرض التقرير وما قد يقدمه العضو المعني من ملاحظات مكتوبة على وزير العدل ليقرر صلاحية العضو للتعيين في وظيفة وكيل نيابة أو إعطاءه مهلة لا تتجاوز السنة لإعادة تقدير أهليته وصلاحيته.

المادة(63)

تعيين النائب العام

- 1- يشترط فيمن يعين نائبا عاما أن يكون مستوفيا للشروط الواردة في المادة (16) من هذا القانون.
- 2- يعين النائب العام ب قرار من **رئيس دولة فلسطين** بناء على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى ويحدد القانون اختصاصات النائب العام وواجباته.

مادة(64)

أداء أعضاء النيابة والنائب العام اليمين

- 1- يؤدي أعضاء النيابة العامة قبل مباشرتهم لعملهم في المرة الأولى اليمين الآتية:
(أقسم بالله العظيم أن أحترم الدستور والقانون وأن أقوم بواجبي بأمانة وإخلاص).
- 2- يؤدي النائب العام اليمين أمام **رئيس دولة فلسطين** بحضور وزير العدل.

3- يؤدي باقي أعضاء النيابة اليمين أمام وزير العدل بحضور النائب العام.

مادة(65)

تعيين مكان عمل أعضاء النيابة ونقلهم أو نديهم

- 1- يكون تعيين مكان عمل أعضاء النيابة العامة ونقلهم خارج دائرة المحكمة المعينين أمامها بقرار من وزير العدل بناء على اقتراح من النائب العام ويكون نقلهم داخل دائرة المحكمة التي يعملون بها أو نديهم خارجها بقرار من النائب العام على ألا تزيد مدة الندب على ستة أشهر.
- 2- وفيما عدا النائب العام والنائب العام المساعد لا يجوز أن تزيد مدة عمل أعضاء النيابة العامة في غير الدوائر عن أربع سنوات منذ توافر شروط العمل بالدوائر.

مادة(66)

تبعية أعضاء النيابة العامة

أعضاء النيابة العامة يتبعون رؤساءهم وفقا لترتيب درجاتهم.

الفصل الثاني

اختصاصات النيابة العامة

مادة(67)

اختصاصات النيابة العامة

تمارس النيابة العامة الاختصاصات المخولة لها قانونا، ولها دون غيرها الحق في رفع الدعوى الجنائية (دعوى الحق العام) ومباشرتها ما لم ينص القانون على خلاف ذلك.

مادة(68)

تمثيل النيابة العامة أمام المحاكم

- 1- يقوم بأداء وظيفة النيابة العامة لدى المحاكم النائب العام أو أي من أعضاء النيابة العامة ويؤدي معاونو النيابة العامة ما يندبون له من أعمال تحت إشراف ومسؤولية المنوط بهم تدريبهم من أعضاء النيابة العامة.
- 2- في حالة غياب النائب العام أو خلو منصبه أو قيام مانع لديه يحل محله أحد مساعديه من أعضاء النيابة وتكون له جميع اختصاصاته لمدة لا تزيد على ثلاثة أشهر.
- 3- عند غياب عضو من النيابة العامة أو وجود مانع لديه يندب النائب العام من يحل محله.
- 4- لا يجوز أن يؤدي وظيفة النيابة العامة لدى المحكمة العليا من تقل درجته عن رئيس نيابة.

مادة(69)

تبعية أعضاء(مأمورو) الضبط القضائي

أعضاء (مأمورو) الضبط القضائي يكونون فيما يتعلق بأعمال وظائفهم تابعين للنيابة العامة.

مادة(70)

حق الدخول إلى مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون)

للنائب العام أو وكلائه وقضاة المحاكم كل في دائرة اختصاصه دخول جميع مراكز الإصلاح والتأهيل (السجون) في أي وقت لتفقدتها والتحقق من تطبيق ما تقضي به القوانين والتأكد من تنفيذ أحكام المحاكم وقرارات النيابة العامة وعلى مدراء المراكز موافقتهم بجميع ما يطلبون من بيانات.

الفصل الثالث

واجبات أعضاء النيابة العامة

مادة(71)

واجبات أعضاء النيابة العامة

تسري أحكام الفصل الثالث (واجبات القضاة) من الباب الثالث من هذا القانون على أعضاء النيابة العامة.

مادة(72)

تأديب أعضاء النيابة العامة

تسري أحكام الفصل الرابع من الباب الرابع (مسألة القضاة تأديبيا) على أعضاء النيابة العامة وتقام الدعوى التأديبية عليهم من قبل النائب العام من تلقاء نفسه أو بناء على طلب من وزير العدل.

الفصل الرابع

رواتب أعضاء النيابة العامة وعلاواتهم

مادة(73)

تحديد رواتب أعضاء النيابة العامة

تحدد رواتب ومخصصات أعضاء النيابة العامة وفقا لأحكام المادة (32) من هذا القانون.

الفصل الخامس

الترقية والأقدمية

مادة(74)

ترقية أعضاء النيابة العامة وأقدميتهم

- 1- تحدد أقدمية أعضاء النيابة وفقا للقواعد المقررة لتحديد أقدمية القضاة كما هو مبين في المادة (18) الفقرة (3) من هذا القانون.
- 2- تكون ترقية أعضاء النيابة العامة إلى المناصب الأعلى على أساس الأقدمية مع مراعاة الكفاءة وفقا لما هو وارد في الفقرة (3) من المادة (42) من هذا القانون.

الباب السادس

الفصل الأول

أعوان القضاء

مادة (75)

أعوان القضاء

أعوان القضاء هم: المحامون والخبراء وأمناء السر والكتابة والمحضرون والمترجمون.

مادة (76)

تنظيم مهنة المحاماة

ينظم القانون مهنة المحاماة.

مادة³⁶(77)

تنظيم الخبرة

تنظم شؤون الخبرة أمام المحاكم النظامية بمقتضى نظام يصدر لهذه الغاية، يتم بموجبه تشكيل مجلس لشؤون الخبرة برئاسة وزير العدل، ولجان فنية لانتقاء الخبراء، وإعداد سجل للخبرة وجدول المعتمدين وأنواع الخبراء وأجورهم، وتحديد جميع الشؤون الإدارية والمالية ذات العلاقة لعمل الخبراء.

الفصل الثاني

العاملون بالمحاكم

مادة (78)

تعيين العاملين بالمحاكم

يعين لكل محكمة عدد كاف من العاملين ويحدد القانون واجباتهم.

مادة (79)

سريان أحكام قانون الخدمة المدنية

تسري على العاملين بالمحاكم أحكام قانون الخدمة المدنية.

الباب السابع

أحكام عامة وانتقالية

مادة³⁷(80)

إصدار تشريعات ثانوية

يضع المجلس الأنظمة واللوائح اللازمة لتنفيذ أحكام هذا القانون، وتصدر وفق الأصول.

³⁶ عدلت هذه المادة بموجب المادة (27) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

³⁷ عدلت هذه المادة بموجب المادة (28) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

مادة³⁸(81)

تشكيل مجلس القضاء الأعلى الانتقالي وصلاحياته

1. تنشأ لدى المجلس أمانة عامة:
 - أ- تتولى شؤون المجلس والقضاة، وتحقيقاً لهذه الغايات تمارس المهام والصلاحيات اللازمة لذلك، التي يحددها نظام خاص يصدر لهذه الغاية.
 - ب- يعين من بين القضاة قاضي لا تقل درجته عن الثانية أو ما يعادلها، أمنياً عاماً بقرار من المجلس، بناءً على تنسيب من الرئيس، ويكون الأمين العام مقررًا للمجلس، ويحضر جلساته دون أن يكون له حق التصويت.
2. تنشأ إدارة عامة تسمى "إدارة المحاكم"، تكون تابعة للرئيس ومسؤولة لديه، ويعين رئيسها وفقاً لأحكام القانون.
3. يجوز للمجلس بالتنسيق مع جهات الاختصاص إعادة النظر في الهيكلية الإدارية للسلطة القضائية.
4. تتبع إدارات السلطة القضائية للرئيس ومسؤولة لديه، ويعين رؤسائها وفقاً لأحكام القانون.

مادة³⁹(81) مكرر

نادي القضاة وأعضاء النيابة العامة

1. ينشأ للقضاة العاملين والمتقاعدين، نادي اجتماعي ثقافي، تنظم أحكامه بموجب نظام خاص يصدر لهذه الغاية.
2. ينشأ صندوق يسمى "صندوق التكافل الاجتماعي للقضاة وأعضاء النيابة العامة"، يعتمد على التمويل الذاتي للمشاركين فيه:
 - أ- يكون فيه حسابان مستقلان، يسمى أحدهما "حساب القضاة"، ويسمى الحساب الآخر "حساب النيابة العامة".
 - ب- يخصص حساب القضاة وحساب أعضاء النيابة لمنفعة القضاة وأعضاء النيابة العامة العاملين والمتقاعدين.
 - ج- يتم تنظيم جميع الشؤون الخاصة بالصندوق والحسابين الموجودين فيه، وإدارتهما، واستثمار الأموال المودعة فيهما، وإجراءات الصرف من كل منهما بموجب نظام يصدر لهذه الغاية.

مادة⁴⁰(81) مكرر 1

سريان أحكام قانون الخدمة المدنية

1. في كل ما لم يرد عليه نص في هذا القانون، تسري على القضاة والسلطة القضائية، أحكام قانون الخدمة المدنية، أو أي قوانين أخرى ذات علاقة، وفي هذه الحالة يكون للرئيس صلاحية الوزير المختص.

³⁸ عدلت هذه المادة بموجب المادة (29) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

³⁹ عدلت هذه المادة بموجب المادة (30) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

⁴⁰ عدلت هذه المادة بموجب المادة (31) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

2. يتم الفصل ما بين الدرجات والوظائف القضائية، وفقاً لجدول يُلحق بهذا القرار بقانون، ويعتبر جزءاً لا يتجزأ منه، ويسري من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

مادة(82)

تنفيذ الأحكام القضائية

الأحكام القضائية واجبة التنفيذ والامتناع عن تنفيذها أو تعطيل تنفيذها على أي نحو جريمة يعاقب عليها بالحبس، والعزل من الوظيفة إذا كان المتهم موظفاً عاماً أو مكلفاً بخدمة عامة، وللمحكوم له الحق في رفع الدعوى مباشرة إلى المحكمة المختصة، وتضمن **دولة فلسطين** تعويضاً كاملاً له.

مادة(83)

مهام المحاكم الإدارية والمحكمة الدستورية العليا

ملغاة⁴¹

مادة(84)

الإلغاء

تلغى القوانين التالية:

- 1- قانون استقلال القضاء رقم 19 لسنة 1955 المعمول به في محافظات الضفة.
- 2- قانون المحاكم رقم 31 لسنة 1940 المعمول به في محافظات غزة.
- 3- الأمر الصادر عن الحاكم الإداري العام رقم 473 لسنة 1956 بشأن اختصاصات النيابة العامة المعمول به في محافظات غزة.
- 4- كل حكم يتعارض مع أحكام هذا القانون.

مادة(85)

التنفيذ والنفاز

على جميع الجهات المختصة، كل فيما يخصه تنفيذ أحكام هذا القانون، ويعمل به بعد ثلاثين يوماً من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية.

صدر في مدينة رام الله بتاريخ: 2002/5/14 ميلادية.

الموافق: 2/ ربيع الأول/ 1423 هجرية.

ياسر عرفات

رئيس اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية

رئيس دولة فلسطين

⁴¹ تم إلغاء هذه المادة بموجب المادة (32) من القرار بقانون رقم (40) لسنة 2020م بشأن تعديل قانون السلطة القضائية رقم (1) لسنة 2002م.

الذبول

جدول رقم (1)

جدول الوظائف والرواتب والعلاوات للقضاة وأعضاء النيابة العامة

*ملاحظة: الأرقام أعلاه بالدولار الأمريكي إلى أن يتم استبدالها بأرقام تسند إلى الجنيه الفلسطيني

الوظيفة	الراتب الأساسي	علاوة طبيعة عمل	علاوة دورية سنوية	إجمالي الراتب
رئيس المحكمة العليا	2500	500	50	3050
نواب رئيس المحكمة العليا + النائب العام	2300	460	46	2806
قضاة المحكمة العليا + مساعد النائب العام	2300	460	46	2806
رؤساء محاكم الاستئناف	1900	380	38	2318
قضاة محاكم الاستئناف	1900	380	38	2318
رؤساء محاكم البداية	1600	320	32	1952
قضاة محاكم البداية	1600	320	32	1952
قضاة محاكم الصلح	1400	280	28	1708
رؤساء النيابة	1400	280	28	1708
وكلاء النيابة	1250	250	26	1526
معاونو النيابة العامة	1200		24	1224

جدول رقم (2)

مخصصات بدل التمثيل لبعض الوظائف القضائية

المبلغ	الوظيفة
500	رئيس المحكمة العليا
368	نائب رئيس المحكمة العليا + النائب العام
285	رئيس محكمة استئناف
176	رئيس محكمة بداية
140	رئيس نيابة عامة
62	وكلاء نيابة عامة

*ملاحظة: الأرقام أعلاه بالدولار الأمريكي إلى أن يتم استبدالها بأرقام تسند إلى الجنيه الفلسطيني